الأمم المتحدة

A/71/898

الجمعية العامة

Distr.: General
3 May 2017
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

البندان ١٩ و ٧٣ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

المحيطات وقانون البحار: المحيطات وقانون البحار

تقرير موجز عن الاجتماع البرلماني لعام ٢٠١٧

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

تتضمن هذه الوثيقة التقرير الموجز عن الاجتماع البرلماني لعام ٢٠١٧، المعقود في نيويورك يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، الذي يجري تعميمه عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٥/١٢٣.

230517 180517 17-07142 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

عالم الزرقة: الحفاظ على المحيطات وحماية الكوكب وضمان رفاه البشرية في سياق خطة عام ٢٠٣٠

تقرير موجز عن الاجتماع البرلماني لعام ٢٠١٧ الذي اشترك في تنظيمه كل من الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب رئيس الجمعية العامة في مقر الأمم المتحدة يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧

الجلسة الافتتاحية

١ - أتاح الاجتماع البرلماني لعام ٢٠١٧ فرصة أمام البرلمانيين لمناقشة المسائل المتصلة بسلامة المحيط، وذلك في إطار التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة (انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٧٠) الذي سيُعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك خلال الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويهدف هذا المؤتمر، الذي تشترك في استضافته حكومتا فيجي والسويد، إلى قطع التزامات وإيجاد حلول ملموسة لعكس اتجاه تدهور صحة المحيط[(١)].

٢ - وافتتح الاجتماع الذي استغرق يومين بيتر طومسون، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، وصابر تشودري، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الذي تكلم بالنيابة عن الأمين العام.

٣ - واعترف رئيس الجمعية العامة بالدور الحاسم الذي يضطلع به البرلمانيون باعتبارهم مدافعين عن المعايير وصنّاع سياسات ومُشرِّعين. ونصح البرلمانيين باغتنام فرصة هذا الاجتماع ليشكل خطوة لتحضير حكوماتهم للمشاركة في المؤتمر المتعلق بالمحيطات وطلب منهم تحديدا أن يعودوا إلى المؤتمر ومعهم التزامات طوعية يتم التعهد بها على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي من أجل تعزيز الجهود العالمية. وأوصى البرلمانيين بأن يستخدموا الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة وغاياته ومؤشراته بمثابة خريطة طريق لتحسين صحة المحيط.

٤ - وأثنى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي على شراكة التعاضد القائمة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، وأشار إلى أن الأمين العام كان برلمانيا في السابق. وكان رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، نظرا لأنه مواطن من بنغلاديش وهي من البلدان المنخفضة، يدرك تماما المخاطر التي قد تنجم عن ارتفاع مستويات سطح البحر. فبحلول سنة ٢٠٥٠، قد يضطر عدد يصل إلى ٣٠ مليون شخص في بنغلاديش إلى الابتعاد عن المناطق الساحلية. وكما هو الشأن في بلدان أخرى، ينتمي معظم الأفراد المعرّضين لخطر التشريد إلى أكثر الفئات فقرا.

(١) اعتمدت الأوساط العلمية مفهوم محيط عالمي واحد مقابل أربعة محيطات متباينة. ولا يعترف مفهوم المنظومة المحيطية العالمية بأن المحيط الهادئ والأطلسي والهندي والقطبي محيطات وإنما أحواض محيطية. ويشير هذا التقرير الموجز إلى المحيطات بصيغة المفرد باعتبارها منظومة محيطية عالمية.

٥ - وحدد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي مجموعة من المسائل التي تتصل بصحة المحيط أو تؤثر عليها وهي: قدرة الاقتصادات المحلية على الصمود، والتراث الثقافي، وتغير المناخ، والتلوث البحري، والسلسلة الغذائية، واستخراج الموارد الطبيعية من قاع البحر. وأوصى البرلمانيين بالاستعانة بمنشور ''البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة: مجموعة أدوات للتقييم الذاتي''، وهو من إعداد الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للمساعدة على تعميم أهداف التنمية المستدامة في جميع أعمالهم ولتنفيذ مهامهم التشريعية والرقابية.

٦ - ووصف رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الاجتماع بأنه خطوة هامة في مسيرة طويلة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد أن المؤتمر يهدف إلى التوعية بأهمية صحة المحيط وإلى تشجيع البرلمانيين على اتخاذ إجراءات لعكس اتجاه تدهور المحيط.

٧ - وتلا وكيل الأمين العام رسالة موجّهة من الأمين العام أكد فيها على الدور المحوري للمحيط والبحار والمناطق الساحلية بالنسبة للنظم الإيكولوجية للأرض ولخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مشيرا إلى أن المحيط لم يكن أبدا بالوهن الذي هو عليه اليوم. ورغم ضخامة التحديات الماثلة أمام استعادة المحيط لعافيته، يمكن للمجتمع الدولي تحويل هذه التحديات إلى فرص.

٨ - وفي الرسالة التي وجهها الأمين العام، حثّ البرلمانيين على التركيز على التنفيذ. ووصف المؤتمر الذي سيعقد قريبا بأنه فرصة فريدة لإيجاد حلول ملموسة لمواجهة التهديدات البيئية.

أولا - المحيط وطاقة استيعابه

٩ - يساهم المحيط العالمي المترابط والوحيد بحوالي ٩٠ في مائة من المجتمعات الحيوية للأرض وهو يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للرفاه البشري والتنمية المستدامة. ويعتمد البشر إلى حد كبير على المحيط للحصول على الأوكسجين والأغذية، وبشكل متزايد، للحصول على مياه الشرب. ويحصل سكان العالم على ١٧ في المائة من البروتينات الحيوانية من البحر. وبالنسبة لأشخاص يعيشون في ٣٠ بلدا، معظمها في أفريقيا وآسيا، يوفر المحيط ٣٣ في المائة من استهلاكهم من البروتينات الحيوانية؛ و ٢٢ من تلك البلدان بلدانٌ متدنية الدخل وتعاني من عجز في الغذاء. وفي المجموع، يستخدم ١٥٠ بلدا محطات لتحلية المياه من أجل تلبية احتياجات سكانها من المياه. وفي العالم، تُنتج محطات تحلية المياه أكثر من ٢٢,٩ بليون غالون أمريكي من المياه يوميّا. وينتج المحيط نصف الأوكسجين الموجود في العالم.

١٠ - ويضطلع المحيط بدور حاسم أيضا بالنسبة لموارد الكسب المحلية، وكذلك للاقتصاد العالمي. ففي الواقع، ينتقل ٧٥ في المائة من التجارة العالمية من حيث الحجم و ٥٩ في المائة من التجارة العالمية من حيث القيمة بحرا. وتعتمد الاتصالات على المحيط، حيث يمر ٩٥ في المائة من الاتصالات بين القارات على الإنترنت عبر كابلات بحرية. وفي عام ٢٠١٥،

ساهمت السياحة بـ ٩,٥ في المائة من الاقتصاد العالمي، وقد تضمنت نصف هذه الأنشطة أسفارا دولية إلى مناطق ساحلية. وأخيرا، يشكل قاع البحار مصدرا هاما للنفط الخام والقصدير والمغنيسيوم والكبريت والذهب والحصى. ومن المرجّح أن تزداد أنشطة التعدين في قاع البحار نظرا لاستنفاد الرواسب البرية.

١١ - ورغم قدرة المحيط على التجديد الذاتي، فقد أصبح المحيط في خطر بسبب الآثار المتراكمة لتغير المناخ، والاستخراج غير المستدام للموارد البحرية الحية، بما في ذلك الإفراط في صيد الأسماك، والإفراط في الصيد العرضي، والتنمية الساحلية غير المستدامة، والتلوث البحري، بما في ذلك نتيجة للمواد الخطرة والمغذيات الزائدة التي يُلقى بها في المحيط والضوضاء تحت سطح البحر.

١٢ - وتتسبب انبعاثات غازات الدفيئة في ارتفاع درجة حرارة المحيطات وارتفاع مستوى حموضتها وفي انخفاض مستوى الأوكسجين. وتساهم هذه الآثار الواسعة النطاق في ذوبان الصفائح الجليدية وارتفاع مستوى سطح البحر وفي زيادة حدة الظواهر المناخية القصوى وتواترها. ويؤدي ارتفاع حرارة مياه المحيط إلى تغيير تشكيلة النظم الإيكولوجية البحرية. ونظرا إلى أن الكائنات تتبع درجات الحرارة التي تفضلها إلى مناطق جديدة، تؤدي التفاعلات الجديدة إلى فقدان بعض الأنواع وإلى تدني مستوى التنوع البيولوجي. ويحدث هذا بشكل خاص في خطوط العرض الدنيا، حيث تضطلع النظم الإيكولوجية البحرية بدور حيوي في السلسلة الغذائية البحرية.

١٣ - وتؤدي انبعاثات الكربون إلى خفض مستوى الأس الهيدروجيني لمياه البحر، وهي عملية تُعرف باسم تحمض المحيطات. وتشكل بيئة أكثر حموضة تهديدا على بقاء الأنواع الكلسية، بما فيها المحار والمرجان والعوالق الجبسية، مما يؤدي بدوره إلى اختلال السلسلة الغذائية. ولا يمكن عكس اتجاه العديد من التغيرات التي حدثت: فعلى سبيل المثال، هناك احتمال كبير في فقدان حوالي ٩٠ في المائة من الشعاب المرجانية بسبب الابيضاض خلال العقود المقبلة، حتى وإن لم ترتفع درجة حرارة السطح العالمية بأكثر من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية.

١٤ - كما أن التلوث البحري الهائل الناجم عن الأنشطة البشرية في البحر وفي البر، مثل الزراعة وتصريف مياه المجارير وحركة السفن، يتسبب في وجود مناطق ميتة، وهي مناطق يكون فيها مستوى الأوكسجين متدنٍّ وتختنق فيها معظم الأحياء البحرية. وفي تلك المناطق الميتة، تُدمَّر نظم إيكولوجية برمتها. وبينما يُعتبر نقص الأوكسجين ظاهرة تحدث طبيعيا، فإن العلماء يعتقدون أن التأثيرات البشرية قد تسببت في ارتفاع هائل في عدد المناطق الميتة في المحيط التي فاق عددها ٥٠٠ منطقة في عام ٢٠١٧.

١٥ - وسجلت المصائد الصناعية نموا سريعا منذ عام ١٩٤٥ وهي عموما لا تُسيَّر بشكل سليم. وقد دمّر الإفراط في صيد الأسماك الكثير من الأرصدة السمكية. وبتحسين الرقابة، يمكن أن تحسّن المصائد إنتاجيتها بنسبة ٢٠ في المائة. وعادة ما يكون للمصائد الكبيرة آثار سلبيّة على الصيادين الصغار المحليين الذين يمارسون صيد الأسماك ''التقليدي'' وهي تقوض موارد عيشهم، فضلا عن كونها تشكل تهديدا على التراث الثقافي والهياكل الاقتصادية التي يمثلونها.

١٦ - ونحن نوشك على بلوغ الحدود القصوى لطاقة استيعاب المحيط بل قد تم بلوغ هذه الحدود القصوى في بعض الحالات. فقد كان افتراض أن المحيط يمكن أن يمتص إلى أجل غير مسمى مخلفات النشاط البشري مهما كان حجمها خاطئا، إذ نتج عن التفاعل بين مختلف الضغوط التي يخضع لها المحيط أثرٌ تراكمي أكثر تخريبا من أثر مجموع أجزائه. ولهذا تكتسي الإدارة المتكاملة للمحيط أهمية حيوية للتصدي للتهديدات المحدقة بالنظم الإيكولوجية البحرية. ومن الضروري اتخاذ إجراءات فورية لعكس اتجاه تدهور المحيط.

ثانيا - نحو اقتصاد أزرق مستدام

١٧ - يضطلع المحيط بدور متعدد الأوجه في حياة البشر. إذ يوفر المحيط وسواحله الأوكسجين وتعديل المناخ والغذاء، بما في ذلك البروتينات والأدوية والمستوطنات البشرية وفرصا للعمل وتراثا ثقافيا فضلا عن كونه مصدرا للإلهام ومكانا للترفيه ولاستعادة العافية. ومع ذلك، كثيرا ما يُستخدَم المحيط كموقع للاستغلال ولدفن النفايات. وقد تسبب ذلك في تدهور صحة المحيط إلى درجة أنه في العديد من الحالات لم يعد من الممكن إزالة الضرر مما يجعل من مساعي التخفيف من حدة الأضرار وبناء القدرة على المقاومة الحل الوحيد الممكن.

١٨ - وكما أشار إلى ذلك العديد من المشاركين، تكمن الخطوة الأولى صوب إقامة ''اقتصاد أزرق'' مستدام في تحديد ومعالجة الدوافع الاقتصادية التي تقف وراء التلوث والاستهلاك المفرط، ولا سيما في العالم المتقدم النمو. وينبغي للبرلمانيين أن يدعموا السياسات الحكومية التي تحفز على اتباع سلوك مستدام في القطاعين الخاص والعام على الصعيد الوطني ودون الوطني وعلى مستوى المجتمعات المحلية.

١٩ - ورغم أن صحة المحيط تدهورت بشكل غير مسبوق، توجد بالفعل أدوات وتقنيات يمكن أن تساعد على عكس اتجاه هذا التدهور. وقد يخفف التعديل الجيني من الأضرار التي لحقت بالنظم الإيكولوجية. وفي حقبة ما بعد البلاستيك، قد تحل المواد العضوية القابلة للتحلل محل البلاستيك. والسفن المستقلة، وهي النظير البحري للسيارة الذاتية القيادة، قد تيسّر مهمة معالجة المياه المستعملة وإزالة الفضلات البلاستيكية والتلوث.

٢٠ - ويمكن أن تساعد التكنولوجيات البحرية المبتكرة على تلبية احتياجات سكان العالم المتوقع أن يبلغ عددهم ٩ بلايين نسمة في عام ٢٠٣٠. ونظرا لارتفاع عدد سكان العالم،

يمكن تلبية الاحتياجات من البروتينات الصحية مع تقليل بصمة إنتاجها من الكربون بواسطة التربية المستدامة للأحياء المائية، التي لها فائدة إضافية تتمثل في توفير فرص عمل للبعض من أفقر المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق الساحلية في مختلف أنحاء العالم.

٢١ - وأقر المشاركون بالمخاطر التي قد تنجم عن اعتماد تكنولوجيات جديدة. وفي حين أن الكثير من هذه التكنولوجيات ستتطلب عقودا من الزمن لكي يتم تطويرها بالكامل، فيجب تقييمها بعناية للكشف عن أثرها المحتمل على الأنشطة البشرية والاقتصادات والنظم الإيكولوجية البحرية. وهناك أيضا احتمال أن تحتكر المؤسسات التجارية الكبيرة الصيد في أعالي البحار (أي النسبة التي تفوق ٥٠ في المائة من المحيط التي تقع خارج حدود الولايات الوطنية). وأعرب البرلمانيون من البلدان النامية عن رغبتهم في إنشاء آليات تمويل تضمن ألاّ تهمين البلدان ذات الدخل المرتفع على الابتكارات. واتضح من المناقشة أنه ثمة حاجة لمجموعة جديدة من الأدوات الاستثمارية والمالية للتشجيع على تنمية اقتصاد محيطي شامل ومستدام.

الأشكال المتعددة للتلوث

٢٢ - تناول البرلمانيون باستفاضة أشكال التلوث المتعددة ومن بينها:

(أ) تلوث الهواء الناجم عن الانبعاثات؛

(ب) تلوث المياه الناتج عن تسرب الأسمدة إليها (٨٠ في المائة من جميع الملوثات في المحيط)، والمياه المستعملة (مياه المجارير)، وانسكاب النفط والقمامة البحرية، والتلوث الناجم عن الضوضاء والضوء، والتلوث الحراري نتيجة لتغير المناخ. ويشكل مبدأ ''تغريم الملِّوث'' وسيلةً هامة للثني عن التلويث وهو يوفر في الآن ذاته مورد دخل لتمويل الأعمال الرامية لتنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

٢٣ - ورغم الإشارة إلى جميع أشكال التلوث هذه أثناء الاجتماع، فقد حظيت المواضيع التالية باهتمام خاص.

التلوث الناتج عن البلاستيك

٢٤ - إن كل كيلومتر مربع من سطح المحيط ملوث بالبلاستيك. وفي كل عمق من السطح إلى قاع المحيط، يعاني المحيط من التلوث الناجم عن ملايين الكيلوغرامات من البلاستيك. وحسب التقديرات، يوجد في المحيط عدد يتراوح بين ١٥ تريليون و ٥٠ تريليون قطعة بلاستيكية. ومعدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو التي جرى التخلص منها بطريقة أخرى والقطع البلاستيكية الأكبر حجما تقتل الأحياء البحرية بسبب علوقها بها أو نتيجة للخنق أو الاختناق أو الجوع بسبب تدني قدرتها على الهضم والتسمم. وإذا ظلت معدلات التلوث

على مسارها الحالي، فإن بعض التقديرات تشير إلى أنه بحلول سنة ٢٠٥٠ قد توجد في المحيط كميات من البلاستيك أكثر من كميات الأسماك من حيث الوزن.

٢٥ - ولاحظت برلمانية من تايلند أن التحول إلى ''اقتصاد الاكتفاء'' الذي يكون فيه الاعتدال، بدلا من الاستهلاك، هو القيمة الموجِّهة قد يعالج السبب الجذري الذي يقف وراء التلوث بالبلاستيك. ويركز النهج البوذي المتمثل في ''الطريق الوسط'' على مراعاة الصالح العام عند اتخاذ خيارات يومية. وأعرب برلماني من أيسلندا عن رأي مفاده أن اتباع نمط استهلاك وإنتاج أقل استهلاكا للموارد ضروري لعكس اتجاه تدهور المحيط.

٢٦ - وتم الاتفاق عموما على أنه يمكن إعادة تدوير المزيد من المواد البلاستيكية لو أقامت الحكومات هياكل أفضل لجمع هذه المواد وقامت بتوعية الرأي العام بأهمية هذه المسألة. ومع أن هياكل جمع النفايات وإعادة تدويرها مكلفة، يمكن بلوغ وفورات الحجم إذا قامت فئات كبيرة من السكان بإعادة تدوير النفايات. ونوقش موضوع حظر الأكياس البلاستيكية التي تُستخدَم مرة واحدة مع الإشارة بشكل خاص إلى بلدان مثل رواندا، وفرنسا، والمغرب، وموناكو التي أصبحت قدوة يحتذى بها في هذا المجال.

أثر الجزيئات البلاستيكية على سلامة الأغذية

٢٧ - عندما تتفكك المواد البلاستيكية في مياه المحيط تتحول إلى جزيئات بلاستيكية، وهي جسيمات بلاستيكية صغيرة إلى درجة أنه لا يمكن رؤيتها إلا من خلال المجهر. وتبتلع العوالق، التي هي الحلقة الأولى في السلسلة الغذائية البحرية، الجزيئات البلاستيكية وبعد ذلك يأكل السمك العوالق، وفي نهاية المطاف تجد الجزيئات البلاستيكية طريقها إلى الجهاز الهضمي البشري. وتجدر الإشارة إلى أن آثارها الصحية المحتملة مروّعة، إذ أن أكثر من بليون شخص يعتمدون على الأغذية البحرية كمصدر رئيسي للبروتينات. والجزيئات البلاستيكية منتشرة بشكل كبير في المحيط إلى درجة أنه يمكن العثور عليها في ملح الطعام. وقد عقدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة اجتماعا لفريق خبراء من أجل تقييم آثار الجزيئات البلاستيكية على سلامة الأغذية.

الحبيبات البلاستيكية الدقيقة

٢٨ - إن الحبيبات البلاستيكية الدقيقة (الميكروبيدات) هي جسيمات بلاستيكية صغيرة جدا تُستخدم في معجون الأسنان ومواد التجميل والزينة لا يمكن لمرافق معالجة المياه المستعملة أن تزيلها. ولهذا تصل على حالها إلى المحيط حيث تمتص الملوثات الأخرى مثل زيوت المحركات ومثبطات اللهب ومبيدات الآفات. وبعد ذلك تستهلك الأحياء البحرية تلك الجسيمات الصغيرة الشديدة السمية. ولهذا منعت العديد من البلدان، ومن بينها كندا

والولايات المتحدة الأمريكية، استخدام الحبيبات البلاستيكية الدقيقة. ودعا العديد من البرلمانيين إلى فرض حظر دولي عليها.

معدات الصيد الشبحي

٢٩ - ناقش عدة مشاركين الأضرار الناجمة عن المعدات الشبحية، وهي المعدات البحرية التي يتخلص منها الصيادون في البحر. وهي من بين الأسباب الرئيسية لاستنفاد الأرصدة السمكية، كما أنها تمثل ١٠ في المائة من جميع النفايات البحرية.

المياه المستعملة

٣٠ - أعرب عدة برلمانيين عن رغبتهم في تحسين إدارة المياه المستعملة في البلدان النامية، فضلا عن تحسين مرافق جمع النفايات على متن السفن. وقد اعتبر إعلان مانيلا لدعم تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية أن معالجة المياه المستعملة مجال من المجالات ذات الأولوية الرئيسية الثلاث بالنسبة لبرنامج العمل العالمي. ولاحظ برلماني من إيطاليا أن التلوث الذي تتسبب فيه السفن يفسد المياه الساحلية في البلدات التي توجد فيها مرافئ وبالقرب منها. واقترح فرض غرامات مالية كبيرة على إلقاء الفضلات والقمامة بصورة غير قانونية لضمان الامتثال للقانون. وأشار إلى أن ٨٠ في المائة من مياه المجارير الحضرية التي يتم تفريغها في البحر الأبيض المتوسط غير معالجة. واقترح إنشاء قاعدة بيانات دولية لتسجيل بيانات عن المخالفات التي ترتكبها السفن ومصائد الأسماك الصناعية في مختلف أنحاء العالم لتيسير مساءلة الشركات وتنفيذ القانون الدولي.

التوصيات

٣١ - قدّم المشاركون التوصيات التالية:

(أ) تشجيع المصنّعين على تصميم منتجات متعددة الاستخدام بسيناريو نهاية حياة مستدام. وسيكفل ذلك أن تصبح المنتجات القابلة للتحلل الحيوي هي القاعدة في المستقبل؛

(ب) تثقيف المستهلكين من أجل اتخاذ خيارات مسؤولة فيما يتعلق بالمواد البلاستيكية؛

(ج) النظر في حظر استخدام المواد البلاستيكية التي تُستخدَم مرة واحدة، ولا سيما الأكياس، وكذلك مادة الستايروفوم؛

(د) تحسين مرافق جمع النفايات لجعل عملية إعادة التدوير أسهل؛

(هـ) تقديم حوافز للمصنعين من أجل استكشاف استخدام بدائل للبلاستيك قابلة للتحلل؛

(و) تقديم حوافز للصيادين من أجل إعادة معداتهم إلى اليابسة؛

(ز) في المجتمعات الساحلية، تشجيع الشركات الجديدة على إيجاد حلول خلاّقة لتحويل المعدات البحرية المستخدمة إلى منتجات أعلى قيمةً أو إعادة استخدامها بتحويلها إلى منتجات جديدة؛

(ح) الاستثمار في الأدوات المتنقلة لجمع النفايات بالقوارب لإزالة النفايات البحرية؛

(ط) النظر في تقديم إعانات مالية لجعل المنتجات المراعية للبيئة في المتناول؛

(ي) فرض حظر دولي على الحبيبات البلاستيكية الدقيقة؛

(ك) عملا بمبدأ ''تغريم الملوث''، فرض غرامات مالية كبيرة على الشركات التي لا تحترم الممارسات المستدامة والقوانين المحلية والدولية المتعلقة بإدارة المياه المستعملة والنفايات. واستخدام الإيرادات التي تُحصَّل من هذه الغرامات باستثمارها في إدارة النظم الإيكولوجية البحرية المستدامة وبناء القدرة على الصمود؛

(ل) إيجاد وسائل تمويل مبتكرة لتحسين إدارة محطات معالجة المياه المستعملة؛

(م) تقديم حوافز للحلول المحلية والشركات الجديدة من أجل تقديم خدمات لتحسين معالجة المياه المستعملة؛

(ن) إعلان الشعاب المرجانية مناطقَ بحرية محمية من أجل إبطاء نسق ابيضاض المرجان والتخفيف من آثار التلوث الحراري.

صيد الأسماك

٣٢ - توفر مصائد الأسماك الصغيرة معظم فرص العمل التي تتيحها جميع الصناعات التي تعتمد على المحيط: حيث يعمل ٥٢ مليون صياد سمك وعامل يجهز الأسماك، على أساس التفرغ وبدوام جزئي، في مصائد الأسماك الصغيرة، ويعيش ٩٦ في المائة من هؤلاء العمال في البلدان النامية.

٣٣ - وتشكل آفة الصيد المفرط التي تقوم بها مصائد الأسماك الصناعية تهديدا كبيرا على فرص عمل صغار صيادي السمك وعلى إنتاج البروتين السمكي. وقد أدت ممارسات الصيد غير المستدامة إلى استنفاد الأرصدة السمكية، وهي تمثل تهديدا فعليا على بقاء صيادي السمك الحرفيين المحليين كما أدت إلى تدني التنوع البيولوجي. واعتبر عدة برلمانيين أن أساطيل الصيد الصناعية، وضعف القوانين وعدم إنفاذ القوانين القائمة هي المسؤولة عن الصيد المفرط. وأشار برلماني من أيرلندا إلى حنق الصيادين الحرفيين الأيرلنديين الذين يتقيدون بلوائح الاتحاد الأوروبي

الصارمة بينما يقفون مكتوفي الأيدي أمام أساطيل الصيد الصناعي التي تستخدم شباك الجر لجمع محاصيل غير مستدامة.

٣٤ - وتتفاقم هذه المشكلة في البلدان المتدنية الدخل التي تتعرض مياهها للصيد المفرط على يد أساطيل الصيد الصناعية التي تكون تابعة لبلدان أكبر حجما وأكثر ثراء. وتساءلت وزيرة من فيجي عما يمكن القيام به لحماية الدول الجزرية الصغيرة مثل بلدها التي تتقيد باللوائح المتعلقة بالصيد المفرط، بينما تعاني من تبعات أعمال شركات صيد الأسماك الكبرى التي لا تتقيد بهذه اللوائح.

٣٥ - وتفتقر ممارسات الصيد الصناعية للفعالية بشكل مروّع. وأشار برلماني من النرويج إلى أن مصائد الأسماك التجارية تتخلص من ٨٠ في المائة من الأسماك التي تصيدها. وقد أدى التخلص من الصيد ''العرضي'' الناتج عن الصيد غير المقصود لأنواع أسماك غير مستهدفة إلى انخفاض كبير في التنوع البيولوجي. وكثيرا ما يشمل الصيد العرضي أنواعا مهددة بالانقراض. وأشار أحد المشاركين إلى أن الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك الصناعية تشجع فعلا الصيد المفرط. وإذا ألغيت تلك الإعانات الضارة، يمكن استخدام الأموال لجهود الحفظ. وناقش عدة برلمانيين أهمية تمكين الأرصدة المستنفدة من التعافي. وفي هذا السياق، تم تحديد المناطق البحرية المحمية بوصفها وسيلة واعدة لكي تستعيد الأرصدة عافيتها.

٣٦ - ونوقش دور المستهلكين والقطاع الخاص في الترويج للصيد المستدام. وتمت الإشارة إلى التونة، وهو نوع من الأسماك الذي يكثر الطلب عليه في حين أن العرض منه في تراجع، كمثال على قدرة الممارسات المبتكرة على تشجيع الاستدامة. ويمكن أن يضمن استخدام أجهزة تتبع البيانات تتبُّع مسار التونة من البداية إلى النهاية، مما يجعل العلاقة بين مصائد الأسماك والمستهلكين أكثر شفافية. وهكذا تكلّف التونة التي تحمل علامة ''التجارة العادلة'' المستهلك أكثر، ولكنها توفر ضمانا بأنها تأتي من مصادر مستدامة. ونبّه أحد البرلمانيين إلى أن معظم المستهلكين غير قادرين على تحمل التكاليف الإضافية المرتبطة بالمنتجات التي تحمل علامة ''التجارة العادلة''.

٣٧ - وقُدِّمت توصية بإشراك الصيادين الحرفيين، الذين ينتمي العديد منهم إلى جماعات مارست صيد الأسماك لقرون بل لآلاف السنين، في عملية صنع القرار. ويمكن أن تساعد خبراتهم المحلية والمعارف التي اكتسبوها عن الصيد على حل مشكلة الأرصدة المستنفدة وتضاؤل التنوع البيولوجي. وفي السياق نفسه، أعرب برلمانيون عن التزامهم بالحفاظ على التراث الثقافي للمجتمعات المحلية الساحلية، حيث كان الصيد المستدام حيويا لتلك المجتمعات ولثقافاتها على حد السواء.

٣٨ - وتم استكشاف قدرة تربية الأحياء المائية على إنتاج كميات هائلة من البروتين السمكي الذي تحتاجه الأعداد المتزايدة من سكان العالم، مع الإعراب عن القلق من تأثير

تربية الأحياء المائية على الموائل الساحلية وأشجار المنغروف. وبينما ستكون تربية الأحياء المائية وسيلة إنتاج رئيسية لتلبية الاحتياجات الغذائية للبشر، فيجب إدارتها بعناية للتخفيف من أثرها على التنوع البيولوجي وعلى الصيادين الحرفيين والمجتمعات الساحلية.

التوصيات

٣٩ - قدّم المشاركون التوصيات التالية:

(أ) ضمان الصيد المستدام، إذ أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تحمي مصائد الأسماك الصغيرة وتحظر الصيد غير المستدام. ويجب تحسين تنظيم ورصد وتنفيذ الاتفاقات القائمة، مثل اتفاق منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المتعلق بالتدابير التي تتخذها دول الميناء لمنع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه. وينبغي أن يضمن البرلمانيون التقيد بها؛

(ب) تشجيع الحكومات على سنّ صك ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام؛

(ج) إقامة رابط بين التجارة والاستدامة بطريقة تلزم الصفقات التجارية بالمساهمة في الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة لكي تحصل على موافقة البرلمانات؛

(د) فرض غرامات كبيرة على السفن التي لا تحترم القوانين المحلية و/أو الدولية فيما يتعلق بالصيد المفرط والتلوث؛

(هـ) توسيع نطاق الأساليب المبتكرة، مثل وضع علامة التجارة العادلة، من أجل تنمية أسواق للأسماك التي تتم تربيتها بشكل مستدام؛

(و) استخدام أجهزة تتبع البيانات لضمان التتبُّع من البداية إلى النهاية والرصد والتنظيم وثقة المستهلكين؛

(ز) إدماج أصوات وحكمة وخبرة الصيادين المحليين ومجتمعاتهم الساحلية في عملية صنع القرار؛ فمجتمعات الصيادين القديمة تشكل جزءا من تراثنا الثقافي الجماعي ويمكنها أن تقدم مساهمة حيوية لإيجاد حلول لتدهور المحيط؛

(ح) إشراك أكبر عدد ممكن من الجهات المعنية في هذه العملية، بما في ذلك مستخدمي المحيط، والقطاعات الصناعية، ومنظمات المجتمع المدني، والعلماء من المواطنين، والأطفال والطلاب؛

(ط) فرض حصص صيد وحد أقصى من المحاصيل المستدامة، وكذلك فرض فترات وقف مؤقت على الصيد لترك متسع من الوقت لتجديد الأرصدة السمكية؛

(ي) إدارة نمو تربية الأحياء المائية بحيث لا تحل مكان الصيادين الحرفيين، ولا تضغط على التنوع البيولوجي أو تهدد البيئة الساحلية بإزالة أشجار المنغروف والموائل الساحلية؛

(ك) إنشاء مناطق بحرية محمية لتمكين الأرصدة السمكية المستنفدة من التعافي؛

(ل) تثبيط الإعانات الضارة وتغيير وجهة تلك المبالغ المالية لاستخدامها لحفظ المحيط.

الصناعات الاستخراجية والموارد الجينية البحرية والكابلات

التعدين في قاع البحار

٤٠ - إن قاع البحر في أعالي البحار، الذي يغطي أكثر من ٥٠ في المائة من المحيط، قادر على تزويد البشرية بموارد معدنية تكفيها لمئات بل آلاف السنين. وفي إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تُعتبر هذه الموارد المعدنية قانونا بأنها تراث مشترك للبشرية. وبموجب القانون الدولي، يجب تقاسم الفوائد الاقتصادية المستمدّة من هذه الموارد بالتساوي بين جميع الأمم.

٤١ - وقد أُنشئت السلطة الدولية لقاع البحار بموجب الاتفاقية لتنظيم التعدين في أعماق قاع البحار. وتتحكم السلطة في إمكانية الحصول على الموارد المعدنية بمنح عقود التعدين. ويمكن لأي دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية البالغ عددها ١٦٨ دولة أن تقوم برعاية طلبات إبرام عقود التعدين في قاع البحار. وهكذا فإن لدى البلدان في أي مرحلة من مراحل التنمية، بما في ذلك البلدان غير الساحلية، نفس الحقوق فيما يتعلق بتقديم طلبات لإبرام عقود لاستخراج الموارد المعدنية من قاع البحار. وتوافق السلطة على العقود بناء على توافق آراء أعضائها.

٤٢ - وبالنسبة لمعظم تاريخ السلطة التي مضى على إنشائها ٣٠ عاما، شكلت التحديات التكنولوجية والمالية التي يتطلبها استخراج المعادن من قاع البحار عوائق تحول دون التعدين في المحيط بمعدلات كبيرة. وبما أن التغلب على هذه الحواجز أصبح أكثر سهولة، فمن المرجّح أن تحدث زيادة كبيرة في التعدين في قاع البحار. وفي الوقت الراهن، تُعتبر منطقة صدع كلاريون - كليبرتون الموجودة في أعالي البحار قبالة ساحل المكسيك وكاليفورنيا بالولايات المتحدة أكثر مناطق التعدين نشاطا. وهناك ١٦ عملية جارية في تلك المنطقة، وهي تغطي ٣ في المائة من المحيط الهادئ. وسيستغرق استنفاد إمدادات المعادن التي يمكن استخراجها من منجم واحد فقط في تلك المناطق الخاضعة للاستكشاف البالغ عددها ١٦ منطقة عدة آلاف من السنين.

٤٣ - وأعرب برلمانيون عن قلقهم من التهديدات البيئية الناجمة عن التعدين في قاع البحار. وبالتوازي مع ارتفاع معدل التعدين في قاع البحار، تقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية رصد أثره وضمان امتثال العقود التي تبرمها حكوماتهم مع السلطة الدولية لقاع البحار لأنظمة التعدين السارية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

الموارد الجينية البحرية

٤٤ - إن فرص إجراء بحوث علمية بحرية في المياه الدولية متاحة أمام جميع الدول. بيد أن الموارد الجينية البحرية ذات طابع قانوني غير واضح وهي غير معرَّفة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وبينما ترى دول أنه ينبغي إدراج الموارد الجينية البحرية في إطار التراث المشترك للبشرية، تتبنى دول أخرى عكس ذلك الموقف، وتؤكد أنها تقع ضمن ''حرية أعالي البحار''. ولا تزال المفاوضات المتعلقة بوضع صك قانوني ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام جارية. ويجب أن تتفق الدول الأعضاء على رأي مشترك بشأن عدة مواضيع صعبة. وفي هذا السياق، يمكن للبرلمانيين أن يساعدوا على إعطاء دفع للمفاوضات وأن يكفلوا لاحقا تنفيذ صك ملزم قانونا.

كابلات الاتصالات البحرية

٤٥ - بينما يفترض العديد من الأشخاص أن معظم الاتصالات تُنقَل بواسطة السواتل، فإن ٩٥ في المائة من الاتصالات الدولية تتم في الواقع عن طريق الكابلات البحرية، ولهذا فهي مسألة متعلقة بالأمن الوطني والدولي. وتحتاج الكابلات البحرية إلى الصيانة والحماية من آثار الكوارث الطبيعية، وتحرك الصفائح التكتونية والأعطاب الفنية، والتدخل العرضي نتيجة لصيد الأسماك في أعماق البحار، وأعمال التخريب المتعمدة.

٤٦ - ومع أن القطاع الخاص يمتلك ويشغّل ٩٩ في المائة من الكابلات وليس الحكومات، فإن معظم الدول ملزمة، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بتأمين وحماية الكابلات البحرية التي تقع داخل منطقتها الاقتصادية الخالصة وخارج مياهها الإقليمية على حد السواء. بيد أن عددا ضئيلا فقط من البلدان لديه تشريعات حديثة لحماية الكابلات. وينبغي للبرلمانيين أن يدعوا إلى صيانة الكابلات البحرية لحماية الاتصالات الدولية ونطاق تردد الموجات. ويمكنهم أيضا أن يضغطوا على حكوماتهم لكفالة عدم التداخل بين الصيد الصناعي والكابلات.

٤٧ - ووصف عضو في اللجنة الدولية لحماية الكابلات الأثر البيئي للكابلات البحرية بأنه مأمون بسبب استخدام مواد خاملة كيميائيا. ويجري مد الكابلات على قاع البحار بحيث يكون لها أثر ضئيل على الأحياء البحرية حسب أقوال العاملين في هذا القطاع. ونظرا إلى

أن المناطق التي توضع فيها الكابلات تكون محمية من التدخل البشري، تصبح ممرات الكابلات في الواقع مناطق بحرية محمية، مما يشجع التنوع البيولوجي.

٤٨ - وتشكل الاتصالات بنطاق عريض قوي أساس الاقتصاد الرقمي ولذلك فهي مسألة تندرج في إطار العدالة الاجتماعية إذ ينبغي أن يكون لجميع البلدان اتصالات بنطاق عريض قوي. ولدى البلدان الساحلية ميزة في هذا الصدد ويمكنها أن تفكر في تقاسم نطاق تردد الموجات مع جيرانها في المناطق الداخلية.

المواد النووية الموجودة في المحيط

٤٩ - تشكل المواد المشعة في المحيط تهديدا فريدا محدقا بالسلامة البحرية والصحة البشرية لم يتمكن العلماء بعدُ من تقدير حجمه. وقد أعرب أحد البرلمانيين عن قلقه من قياس النشاط الإشعاعي في المحيط ومن التجارب النووية التي أجريت في بولينيزيا الفرنسية. وأشار برلماني آخر إلى العثور في المحيط الهادئ على آثار لتسرب الإشعاعات الناتج عن الأضرار التي لحقت بمحطة الطاقة النووية في فوكوشيما باليابان.

٥٠ - ورغم أن التجارب النووية في المحيط أصبحت محظورة الآن، فإن الغواصات النووية لا تزال تبحر في المحيط. وتساءل برلماني عما إذا يمكن اعتبار إزالة المواد النووية من المحيط موضوعا مناسبا لمؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي. وأشار الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار قد نصت على أن تُستخدم منطقة قاع البحار للأغراض السلمية دون غيرها. وهي تحظر استخدام أعماق البحار لأغراض عسكرية.

التوصيات

٥١ - قدّم المشاركون التوصيات التالية:

(أ) ضمان اختبار مدى النشاط الإشعاعي لمياه المحيط في إطار التقييمات المستمرة لسلامة المحيط؛

(ب) المطالبة بإجراء تقييم للأثر البيئي قبل الموافقة على كل ترخيص تعدين في قاع البحار؛

(ج) المطالبة بتوفير حماية فعلية للموارد الجينية البحرية في إطار أي اتفاق جديد؛

(د) اعتماد تشريعات وطنية لحماية الكابلات البحرية والبيئات البحرية المحيطة بها.

السياحة

٥٢ - في سنة ٢٠١٦، قام ٥٠٠ مليون شخص برحلات دولية لزيارة المناطق الساحلية. ومع أن المساهمات الاقتصادية للسياحة كبيرة، إذ تساهم السياحة في بعض الدول الجزرية الصغيرة بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فإن الآثار البيئية للسياحة الساحلية والمحيطية مفزعة. فقد تمت إزالة أشجار المنغروف والشعاب المرجانية والأعشاش التي تبيض فيها السلاحف البحرية ومروج الأعشاب البحرية في العديد من المناطق الساحلية لإقامة الفنادق والشواطئ. ويعزى الأثر السلبي للسياحة على سلامة المحيط وعلى سلامة المناطق الساحلية أساسا إلى تركيز كثافة وجود السياح في وجهات محددة. ويتسبب ذلك في اضطراب النظام الإيكولوجي نتيجة للاستغلال المفرط والتلوث، ولا سيما نتيجة للمياه المستعملة. وتمارس الرحلات البحرية في المحيط ضغوطا إضافية على النظام الإيكولوجي نتيجة لمياه المجارير والمياه المستعملة والتلوث.

٥٣ - وأشار برلماني من بلجيكا إلى أن الناس يزورون السواحل حبًّا في البحر. ويمكن لهؤلاء السياح المحبّين للمحيط أن يشكّلوا جماعة ضغط دولية تدافع عن المحيط. ويمكن لحملة توعية بشأن سلامة المحيط موجّهة إلى السياح المحبين للمحيط أن تحشد حوالي نصف بليون سائح للدفاع عن البيئة. وقد طُرحت فكرة متصلة بهذا الموضوع وهي تعميم المشاركة في ''الأعمال الطوعية'' حيث يقضي السياح جزءا من رحلتهم لبذل جهود لتنظيف المناطق الساحلية أو لتعلّم أشياء عن جماعات الصيادين المحليين. ونوقشت الفرص التجارية المتاحة أمام المستهلكين الذين يودّون قضاء فترة بالقرب من المحيط دون أن يُلحقوا أي ضرر به. وكان أحد الأمثلة المعروضة يتمثل في تشجيع السياح على أن يأخذوا في الاعتبار الأثر البيئي لنظم إدارة النفايات التي تستخدمها مختلف شركات السفن السياحية عند اختيار رحلتهم المقبلة. وتعزيز وعي المستهلكين سيشجع على حسن الضيافة وسيحفز منظمّي الرحلات على تنقية سجل أدائهم البيئي.

٥٤ - واقترح عضو في مجلس الشيوخ من كينيا تطبيق نموذج السياحة البيئية، الذي انطلق مع قبائل الماساي وجهود حفظ السافانا، على المجتمعات الساحلية. وفي هذا النموذج للسياحة البيئية، تشكل الاستدامة البيئية والتراث الثقافي وإشراك الشعوب الأصلية سمات أساسية. وأوصى البرلمانيون باتباع نهج يكون الإنسان محوره إزاء السياحة البيئية من إخلال إشراك المجتمعات الساحلية بشكل فعلي.

التوصيات

٥٥ - قدّم المشاركون التوصيات التالية:

(أ) تشجيع القطاع الخاص على تنفيذ مشاريع سياحة بيئية في البيئات المحيطية والساحلية؛

(ب) طلب من سلسلات الفنادق وشركات السفن السياحية وغيرها من الجهات الفاعلة في قطاع السياحة تطبيق ممارسات مستدامة وتقديم حوافز في مختلف مجالات القطاع للتخفيف من أثره البيئي؛

(ج) إدماج التراث الثقافي وإشراك المجتمعات المحلية في السياحة البيئية؛

(د) إطلاع عامة الناس والسياح، بشكل خاص على الأثر البيئي لقضاء العطل في الشواطئ.

تغير المناخ

٥٦ - إن الاحترار العالمي يزيد من حدة الأضرار التي لحقت بالمحيط. فعلى سبيل المثال، لتحمض المحيطات آثار أكثر خطورة بكثير في بيئة تكون درجة حرارتها أعلى. ولهذا فإن الشرط المسبق لعكس اتجاه تدهور المحيط هو تخفيض الانبعاثات بشكل كبير بأسرع ما يمكن.

٥٧ - وفي عام ٢٠١٥، تم اعتماد أول اتفاق عالمي شامل بشأن المناخ، هو اتفاق باريس، أثناء الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ودخل الاتفاق حيز النفاذ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ويمثل اتفاق باريس، الذي وقّعه ١٩٤ بلدا وصدّق عليه ١٣٤ بلدا، التزاما بالحد من الانبعاثات العالمية، ولا سيما في الدول المتقدمة النمو، وبالحد من الزيادة في المتوسط العالمي لدرجة حرارة السطح بأقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية. ويلزم الاتفاق الموقّعين عليه أيضا بزيادة قدرتهم على مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ، وتعزيز قدرتهم على التأقلم مع تغير المناخ، ورصد اعتمادات مالية ملائمة لمسار يؤدي إلى تنميةٍ خفيضة انبعاثات غازات الدفيئة وقادرة على تحمل تغير المناخ. وقد التزمت البلدان المتقدمة النمو بحشد ١٠٠ بليون دولار في السنة من المصادر المالية العامة والخاصة بحلول عام ٢٠٢٠ لمساعدة البلدان المتدنية الدخل والمتوسطة الدخل على الامتثال لأحكام اتفاق باريس.

٥٨ - وأشار منتقدو اتفاق باريس إلى أن الاتفاق غير ملزمٌ وأن الحد من الزيادة في ارتفاع الحرارة بأقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية لن يحمي الأرض من المخاطر الناجمة عن ذوبان الصفائح الجليدية وارتفاع مستوى سطح البحر.

٥٩ - ويشكل ارتفاع مستوى سطح البحر تهديدا بشكل خاص لـ ١٨٣ بلدا هي إما دول ساحلية أو دول جزرية صغيرة. وتتوقع المنظمة الدولية للهجرة أن يضطر ٢٠٠ مليون نسمة إلى النزوح بحلول عام ٢٠٥٠ بسبب التغيرات البيئية عموما.

٦٠ - وإضافة إلى خفض الانبعاثات، يمكن للحكومات أن تعتمد سياسات ''الكربون الأزرق'' لتعزيز القدرة على التأقلم مع تغير المناخ. وتشمل هذه السياسات إقامة مناطق بحرية محمية تغطي عدة خطوط عرض أو تربط بينها ممرات لترك مجال لهجرة الكائنات البحرية واستعادة عافية غابات المنغروف وطحالب الكيلب ومروج الأعشاب البحرية. وبينما يمكن لهذه التدخلات أن تبطئ وتيرة تدهور المحيط فلا يمكنها عكس اتجاهه. ولهذا فإن خفض مستوى الانبعاثات بشكل كبير بالاقتران مع جهود أخرى في مجال الحفظ وحدها كفيلة بوضع حد لتدهور المحيط.

٦١ - وأشار المشاركون إلى أنه يجب معالجة مسألة تغير المناخ على الصعيد العالمي والوطني والمحلي. وذكرت متكلمة من فيجي الجهود العديدة التي بذلتها حكومتها على الصعيد الوطني لحماية السواحل وسكان المناطق الساحلية، فضلا عن الجهود التي بذلتها الإدارات المحلية من أجل إشراك المجتمعات المحلية في تعلّم أساليب التخفيف من آثار تغير المناخ. ورغم بعض النقاط المغفلة والمثيرة للخلاف بشأن علم تغير المناخ والحلول الملائمة، هناك مجموعة كبيرة من المعارف المتاحة بالفعل لصناع السياسات التي تسمح لهم باتخاذ إجراءات حاسمة.

٦٢ - وتشمل بدائل الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري تكنولوجياتٍ مبتكرة تسخّر الطاقة من الرياح وتيارات أعماق المحيط. ويمكن لهذه البدائل أن تحل محل مصادر الطاقة الأقل مراعاةً للبيئة؛ ولكن يجب تقييم أثرها على المجتمعات والاقتصادات والنظم البيئية بعناية.

التوصيات

٦٣ - قدّم المشاركون التوصيات التالية:

(أ) ضمان أن تكون الالتزامات الوطنية المتعلقة بالحد من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون طموحة بما يكفي للإسهام في الهدف العالمي المتمثل في الحد من الزيادة في ارتفاع الحرارة العالمية بأقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية؛

(ب) توسيع وإدارة شبكات متجانسة للمناطق البحرية المحمية من أجل حماية التنوع البيولوجي البحري وتعزيز القدرة على التكيف؛

(ج) حماية السواحل من خلال جهود الحفظ؛

(د) تعزيز وتطبيق نُهج الاقتصاد الأزرق، مع التشديد على الفوائد الاقتصادية للحلول ذات انبعاثات الكربون المنخفضة بالنسبة للبلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على وجه الخصوص؛

(هـ) التخطيط للسياسات وتنفيذها على الصعيد العالمي والوطني والمحلي؛

(و) تطوير ودعم تدابير تهدف إلى معالجة المشاكل المرتبطة بنزوح سكان المناطق الساحلية والجزر، بما في ذلك تحسين القانون الدولي من حيث التعاريف والحقوق والإجراءات المتعلقة باللاجئين والمهاجرين بسبب المناخ، بما يشمل إنشاء وتنفيذ تدابير للتمويل؛

(ز) تخصيص اعتمادات لآليات تمويل عالمية من المالية العامة من أجل دعم تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في المناطق الساحلية وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ح) تتبع التدفقات المالية الهادفة لدعم جهود مكافحة تغير المناخ المتصلة بالمحيط والسواحل؛

(ط) تشجيع استثمارات القطاع الخاص في الهياكل الساحلية ''الرمادية'' (البرابخ وحواجز الأمواج والطرق) المعدَّة لحماية الموائل الساحلية وترميمها؛

(ي) تثقيف الشباب ليصبحوا مواطنين مُلمِّين بالمحيط وعلماء في هذا المجال؛

(ك) تثقيف عامة الناس لتشجيع الاستهلاك الواعي بالآثار البيئية.

القوانين واللوائح والمنازعات الدولية

٦٤ - نوقشت فعالية القانون الدولي بصيغته الحالية من حيث حماية المحيط. وأوضح بعض المشاركين أنهم يرون أن المنظومة القانونية الحالية التي تنظّم شؤون المحيط ضعيفة وأنه يجب وضع لوائح جديدة ملزمة قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ورأى مشاركون آخرون أن القانون الدولي الحالي كافٍ وأن المشكلة تكمن في مزيج من عدم كفاية التنفيذ ومحدودية الموارد. وحسب ما ذكر هؤلاء المشاركون، قد مكّن التقدم التكنولوجي، مثل البيانات الضخمة، من رصد أعالي البحار بصورة أكثر شمولا وينبغي أن يؤدي ذلك إلى تحسين التنفيذ والمساءلة.

٦٥ - ولاحظ عدة برلمانيين من مناطق متنوعة أن الصيد غير المشروع يحدث بانتظام وبدون عواقب على ما يبدو. وأعرب عدة برلمانيين آخرين عن قلقهم من نشوب نزاعات دولية بين البلدان بشأن الوصول إلى السواحل وبشأن مناطقها الاقتصادية الخالصة ومواردها، بما في ذلك من بعض النزاعات الحالية. ولاحظ آخرون أن عملية التحكيم التي تجري في إطار المحكمة الدولية لقانون البحار بطيئة جدا. وأعرب برلمانيون آخرون عن قلقهم من نشوب نزاعات مع البلدان المجاورة بشأن الوصول إلى السواحل وبشأن الحدود. وكما قال أحد البرلمانيين ''إذا كنت لا تعرف حدودك البرية أو البحرية، فلا يمكنك الحفاظ عليها''.

٦٦ - وبالنسبة للعديد من الدول، تشكل القرصنة تهديدا داخل المناطق الاقتصادية الخالصة وفي أعالي البحار. وأفريقيا، التي تضم ٣٨ دولة ساحلية، متضررة بشكل خاص من أعمال

القرصنة. وفي العالم، يُنقل ٩٠ في المائة من الواردات والصادرات عبر المياه ويمر عدد هام من أكثر خطوط النقل البحري التجاري استراتيجيةً عبر ولايات بحرية أفريقية. وإضافة إلى مشكلة القرصنة، يتعين على البلدان الأفريقية أن تواجه مشكلة الصيد غير المشروع في مياهها والاتجار غير المشروع بطائفة متنوعة من السلع، بما فيها الأسلحة والمخدرات، فضلا عن الاتجار بالبشر. واعترافا من البلدان الأفريقية بأنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يضمن أمن مياهه وحده، وقّع ٣١ بلدا أفريقيا ميثاق السلامة والأمن البحريين والتنمية في أفريقيا (ميثاق لومي) في عام ٢٠١٦، وتعهدوا فيه باتباع نهج تعاوني من أجل بسط سيادة القانون وتحقيق النظام والاستدامة في المياه المحيطة بالقارة الأفريقية. ولم يجر التصديق على الميثاق بعدُ.

التوصيات

٦٧ - قدّم المشاركون التوصيات التالية:

(أ) تعزيز الحوكمة في أعالي البحار، بسبل من بينها تحسين إنفاذ القانون الدولي وإنشاء آليات أكثر فعالية لتسوية المنازعات الدولية؛

(ب) إنشاء محميات بحرية واسعة النطاق في أعالي البحار لتمكين الأرصدة السمكية المستنفدة من استعادة عافيتها والأحياء البحرية من الازدهار؛

(ج) اتخاذ إجراءات حازمة للتصدي للصيد غير المشروع والأنشطة الإجرامية، مثل القرصنة.

ثالثا - من القول إلى الفعل: التحديات على مستوى التنفيذ

دور التعاون الدولي في إنقاذ المحيط

٦٨ - يغطي المحيط ونظمه الإيكولوجية كوكب الأرض بغض النظر عن الحدود السياسية. وفي هذا الصدد، أشارت عضوة في مجلس الشيوخ من المكسيك إلى أن ''الأسماك لا تحمل جوازات سفر''. وحماية المحيط، بطبيعتها، عمل يتجاوز الحدود الوطنية ويتطلب التعاون الدولي. وشدد البرلمانيون على أهمية المساءلة والشفافية في جميع الإجراءات المتعلقة بالمحيطات، التي ينبغي أن تستند إلى نتائج أول تقرير عن التقييم العالمي للمحيطات وإلى غير ذلك من المعلومات التي تم تدقيقها بعناية.

البيانات المتعلقة بالمحيط

٦٩ - إن تقاسم البيانات هو أحد أشكال التعاون الدولي. وتمثل المعلومات الدقيقة نقطة انطلاق السياسات المحيطية الفعالة. ولضمان حصول كل بلد على بيانات عالية الجودة عن البيئات البحرية، أُنجز أول تقييم عالمي للمحيطات. ويدعم هذا التقييم الحكومات بتزويدها بإطار للتقييمات الإقليمية والوطنية وللقرارات الإدارية. ويساعد هذا المورد على

تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، كما سيساعد الجهات التي تُقيِّم تنفيذ الهدف ١٤. ويمكن للبرلمانيين تحسين عمليات وضع السياسات التي تقوم بها حكوماتهم بإدراج المعلومات المستمدَّة من التقييم في سياساتها وتقييماتها الوطنية والإقليمية المتعلقة بإدارة المحيطات.

تمويل الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة

٧٠ - أعرب عدة برلمانيين عن قلقهم لأن حكوماتهم، رغم التزامها بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، تفتقر ببساطة للموارد المالية اللازمة. وهناك حاجة ماسة لكي تقدم البلدان المرتفعة الدخل الدعم المالي للجهود التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل ولبناء قدراتها في المجال التقني. وتتحمل الدول الجزرية الصغيرة النامية العبء الناجم عن تلوث المحيط والصيد المفرط، في حين أن الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة التي توجد مقراتها في البلدان المتقدمة هي المسؤولة أكثر من غيرها عن ذلك. وضمان فرض الضرائب الملائمة على تلك الشركات وفرض غرامات على انتهاكات القانون الدولي سيشجع على اتباع ممارسات مستدامة وسيوفر مورد دخل لتغطية النقص في التمويل.

القانون الدولي

٧١ - أشار البرلمانيون إلى عدم إنفاذ القوانين الدولية السارية الهادفة لحماية المحيط. ولهذا يجب وضع صك ملزم قانونا لضمان حفظ التنوع البيولوجي البحري في أعالي البحار واستغلاله على نحو مستدام. ويجري التفاوض حاليا بشأن هذا الصك القانوني في الأمم المتحدة. وأعرب المشاركون عن أسفهم لبطء وتيرة المفاوضات. ويمكن للبرلمانيين أن يضغطوا على حكوماتهم بشأن هذه المسألة وتوجيهها لاتخاذ إجراءات تهدف لحماية المحيط. وقد تساعد جهود الدعوة هذه على تسريع وتيرة المفاوضات وعلى تركيزها على هذه المسألة.

الحلول المتكاملة على الصعيد الوطني

٧٢ - لا تشمل الإدارة الوطنية للمسائل المتعلقة بالمحيط وزارة واحدة فقط وإنما جميع الوزارات. وينبغي لكل بلد أن ينشئ وزارة أو هيئة أو وكالة أخرى ذات نفوذ تُعنى حصرا بالمسائل البحرية بغية تنسيق استراتيجية على كامل نطاق الحكومة تهدف لتحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

٧٣ - ودعا عدة برلمانيين إلى استخدام عملية تُعرف باسم تخطيط الحيز البحري، وهي عبارة عن محاكاة لعملية تخطيط استخدام الأراضي في المياه البحرية. وتعترف هذه العملية بالخصائص الجغرافية للمنطقة البحرية الخاضعة للولاية الوطنية وبالموارد الطبيعية والموائل الموجودة فيها. ويشارك في هذه العملية العديد من مستخدمي المحيط، بمن في ذلك المواطنون المحليون، وممثلو قطاع الطاقة والصيد والنقل البحري والحكومات والمنظمات المعنية

بحفظ الطبيعة ومقدمو الخدمات الترفيهية المشاركون في استقصاء الاستخدامات الحالية للمياه. ثم تستخدَم هذه المعلومات من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة ومنسَّقة بشأن كيفية استخدام الموارد البحرية وإدارتها بشكل مستدام. وينبغي أن تشكل غايات الهدف ١٤ والمؤشرات المتعلقة به نقاطا مرجعية ومبادئ تنظيمية تسترشد بها هذه العملية.

٧٤ - ونوقش اعتماد نهج تشاركي ينطلق من القاعدة إزاء وضع السياسات البحرية. وأشار المشاركون إلى أنه ينبغي ألا تسترشد السياسات حصرا بالمعارف العلمية بل ينبغي أن تراعي أيضا المعارف التقليدية المحلية والممارسات الثقافية ومعارف أوساط الصيادين.

٧٥ - ومن بين الأمثلة على ضرورة مراعاة البيئات البحرية مثال إضاءة الشوارع في بلدة مطلة على البحر. فإذا تم تركيب أعمدة النور في الشوارع دون إيلاء اهتمام للموائل البحرية المحلية، فإن ألمع ضوء تقع عليه أعين السلاحف التي تخرج لتوها من البيض لن يكون ضوء القمر وإنما ضوء الشارع. ونتيجة لذلك، تزحف السلاحف باتجاه حركة المرور. وهذا مثال من بين أمثلة لا تحصى على كيف أن التخطيط لاستخدام الأراضي دون الإلمام بخاصيات المحيط قد يضرّ بالنظم الإيكولوجية البحرية.

٧٦ - واقتُرح أن تعتمد الحكومات سياسة تفرض تقييم جميع الصفقات التجارية التي تتضمن النقل البحري على ضوء الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وينبغي رفض الصفقات التجارية التي تهدد سلامة المحيط وتحقيق الهدف ١٤ بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفضلا عن ذلك، أعرب البرلمانيون عن قلقهم من قلة الموارد المتاحة للحكومات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بسبب تهرب الشركات من دفع الضرائب. وتم التشديد على دور البرلمانيين في الإصرار على الشفافية فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على الشركات وفي ضمان فرض ضرائب عادلة.

٧٧ - وبرهنت مشاركة العديد من الدول غير الساحلية في الاجتماع على صحة مفهوم أن المحيط يمتد ''من قمة الجبال إلى قاع المحيط''، إذ أشار برلمانيون من بوتان وبوروندي وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وهي ثلاثة بلدان غير ساحلية، إلى أن الأنهار والجداول والبحيرات كلها جزء من المنظومة المحيطية. وذكر برلماني من جمهورية الكونغو الديمقراطية أنه يجب حماية بحيرة تنجانيقا لأن مياهها تصب في نهاية المطاف في المحيط الأطلسي. وقد ذكّرت مداخلات هؤلاء البرلمانيين بأن المنظومة المحيطية تتجاوز حدود السواحل إلى ما هو أبعد منها بكثير.

٧٨ - وعموما، اتضح من المناقشة على حد تعبير أحد البرلمانيين أنه ''لا يمكن لأي قطاع واحد أن يعالج هذه المسألة وحده''. وحتى الحكومات ذات التنسيق المحكَم لا تستطيع أن تحقق غاياتها المتصلة بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة بدون دعم تام من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والشركات الخاصة.

البرلمانيون ودورهم في الحفاظ على تركيز الحكومات

٧٩ - خلال الفترة التي تسبق انعقاد المؤتمر في حزيران/يونيه ٢٠١٧، يجب على البرلمانيين أن يساعدوا حكوماتهم على التحضير لاتخاذ إجراءات بشأن استدامة المحيط. ويجب خلق شعور بضرورة معالجة هذه المسألة على وجه السرعة. والبلدان المتقدمة مدعوة إلى التعهد بتقديم تبرعات سخية لدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأقل نموا منها لتحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وكما أشار إلى ذلك أحد البرلمانيين، سيتطلب تحقيق جميع الأهداف مبالغ مالية غير مسبوقة.

٨٠ - وشجع عضو من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية زملاءه على إعداد خطة عمل بشأن المؤتمر تتضمن ثلاث خطوات:

(أ) قبل انعقاد المؤتمر: القيام، بالتشاور مع الناخبين، بتحديد الموقف الذي ينبغي أن تتخذه حكوماتهم بشأن المسائل التي يجري التفاوض بشأنها والترويج لتلك المواقف لدى الوزراء المعنيين؛

(ب) أثناء انعقاد المؤتمر: رصد التزامات الحكومة؛

(ج) بعد انعقاد المؤتمر: مساءلة الحكومات عن تنفيذ الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر وإطلاع الاتحاد البرلماني الدولي على التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

٨١ - وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن عملية التحضير للمؤتمر، دُعي البرلمانيون إلى زيارة موقع شبكي مخصص لهذا الغرض (https://oceanconference.un.org/).

الوعي العام والإرادة السياسية

٨٢ - يضطلع البرلمانيون بدور مهم في توعية ناخبيهم بالقوانين التي تحمي المحيط وتحافظ عليه. وعلى امتداد فترة الاجتماع، نوقشت الأساليب التالية لتوعية الجمهور، وهي كما يلي:

إقامة شراكات مع منظمات غير حكومية تركز على البيئة

٨٣ - إن المنظمات غير الحكومية تساهم بخبراتها في مجال القضايا البيئية ويمكن أن تكون فعالة للغاية للحشد الشعبي وإطلاق مبادرات على نطاق المجتمعات المحلية وتنظيم حملات على شبكات التواصل الاجتماعي. ويمكن للبرلمانيين إقامة شراكات مع تلك المنظمات للتوعية بالقرارات التي يتعين على الحكومات اتخاذها بشأن المسائل المتعلقة بالمحيط.

الترويج للإلمام بخصائص المحيط في المناهج الدراسية الوطنية

٨٤ - يمكن للبرلمانيين تشجيع حكوماتهم على إدراج دروس بشأن المحيط في مختلف مناهجهم الدراسية الوطنية. ويجب أن يلتزم المواطنون بالاستدامة كأساس منطقي لخياراتهم الشخصية والسياسية[٢]. وللإلمام بالمحيطات فوائد عمليّة، فقد ذكر أحد المشاركين أن فتاة صغيرة تمكّنت خلال التسونامي الذي حدث في عام ٢٠٠٥ من إنقاذ نفسها وغيرها، بمن في ذلك والداها، لأنها تعلمت في المدرسة أن المياه عندما تنحسر بشكل كبير فإن ذلك يؤشر على أن هناك تسونامي وشيك الوقوع.

إنشاء قوة من المستهلكين

٨٥ - يمكن للبرلمانيين، بالتعاون مع الحكومات على كفالة أن يحترم القطاع الخاص القوانين القائمة، أن يسهموا في تحسين أساليب الإنتاج. وبزيادة الوعي العام، يمكن أن يساعد البرلمانيون المواطنين على تنظيم صفوفهم لتشكيل قوة من المستهلكين تطالب بسلع أكثر استدامة.

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي: التواصل على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي

٨٦ - أشار البرلمانيون إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي فعالة لحشد المواطنين لمناصرة القضايا البيئية. ويمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تساعد المجتمعات على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي على تنظيم حملات للترويج للقضايا البيئية وعلى القيام بأنشطة بيئية.

الاحتفال باليوم العالمي للمحيطات في ٨ حزيران/يونيه

٨٧ - إن اليوم العالمي للمحيطات هو يوم عالمي للاحتفال والتعاون من أجل مستقبل أفضل. وقد اقترح البرلمانيون اغتنام فرصة هذا الحدث التي يجري الاحتفال به في ٨ حزيران/يونيه لإشراك المواطنين في جهود توعية العموم بأهمية استدامة المحيطات.

رابعا - الخلاصة: التحرك الهادف باتجاه المؤتمر

٨٨ - في إطار التحضيرات للمؤتمر الذي سيُعقد في شهر حزيران/يونيه، سيعمل البرلمانيون على تشجيع إجراء مناقشات بشأن المحيط في البرلمانات ومع ناخبيهم، من أجل توليد الإرادة السياسية الكفيلة بإصدار وثيقة ختامية قوية اللهجة. وتم تشجيع البرلمانيين على طلب الاستماع إلى إحاطة بشأن تحضيرات حكوماتهم للمؤتمر، وكذلك بشأن المفاوضات الرامية لإبرام اتفاق دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

(٢) توجد العديد من الدروس العالية الجودة للإلمام بالمحيط والعديد منها متاح للعموم مجانا. ومن بين النماذج الفعالة المتاحة للإلمام بالمحيطات برنامج ''المدارس الخضراء بأيرلندا''، الذي يروج لاتخاذ إجراءات طويلة الأجل تشارك فيها المدارس ككل دفاعا عن البيئة، وذلك بالتنسيق مع المجتمعات المحلية المجاورة.

٨٩ - وسيتعين على البرلمانيين أن يعملوا بصورة استباقية لدعم القوانين واللوائح والميزانيات التي تتواءم مع الغرض الشامل للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في عكس اتجاه تدهور المحيط وكفالة استدامة المحيط على المدى البعيد. وسيتطلب ذلك نظرة نقدية أكثر تجاه أساليب الحياة، ولا سيما في البلدان المتقدمة التي تسببت في نشأة معدلات استهلاك وتلوث غير مستدامة. وتمثل أزمة سلامة المحيط فرصة لتغيير نُظم القيم وأنماط السلوك لتكون أكثر ملاءمة للاستدامة وأكثر مراعاةً للآخرين، بدءا بأكثر الفئات ضعفا.

٩٠ - إن مياه المحيط منفعة مشتركة وفي ذلك تبرير مقنع للتعاون الدولي واحترام القانون الدولي، إذ أن ما تفعله بعض البلدان أو لا تفعله يؤثر على جميع البلدان الأخرى وعلى أعالي البحار التي لا تخضع لسلطة أي بلد بعينه. فسلامة المحيط تؤثر على جميع البشر، حتى سكان الدول الداخلية.

٩١ - ومشكلة تدهور المحيط كبيرة إلى درجة أنه يتعذر على أي منظمة أو بلد أو قطاع التصدي لها بمعزل عن الآخرين. ولهذا يجب على جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والبرلمانات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، أن يعملوا معا للمساعدة على تجديد طاقة المحيط.

المرفق

قائمة المتكلمين

الجلسة الافتتاحية

بيتر طومسون، رئيس الجمعية العامة

صابر تشودري، رئيس الاتحاد البرلماني

وو هونغبو، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيابة عن الأمين العام

الجلسة الأولى

حالة المحيطات: التحديات الماثلة والفرص المتاحة

نايجل إيفانز، عضو في البرلمان، مجلس العموم، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

كارولين شوالجر، السفيرة، نائبة الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة

ألان سيمكوك، المنسق المشارك، فريق الخبراء التابع للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي

ليزا سبير، مديرة، البرنامج الدولي للمحيطات، مجلس الدفاع عن الموارد الوطنية

فلاديمير ريابينين، الأمين التنفيذي للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات

الجلسة الثانية

المنافع الاقتصادية للمحيطات: تحقيق التوازن بين استغلال الموارد والحفاظ على البيئة

غابرييلا كويفاس، عضوة في مجلس شيوخ المكسيك

جون مونييس، عضو في مجلس شيوخ كينيا

ماريا هيلينا لوبيس دي خيسوس بيريس، السفيرة، الممثلة الدائمة لتيمور – ليشتي لدى الأمم المتحدة

نيشان ديجنريان، رئيس مجلس الخطة العالمية المعنية بالمحيطات، المنتدى الاقتصادي العالمي

سيباستيان ماثيو، الأمين التنفيذي للتجمع الدولي لدعم عمّال الأسماك

الجلسة الثالثة

حماية الأحياء البحرية وحفظها: الآثار المدمرة للتلوث والقمامة البحرية وغيرها من النفايات والفرص المتاحة للتغيير

إيزابيلا لوفن، نائبة رئيس الوزراء والوزيرة المعنية بالتعاون الدولي في مجال التنمية والمناخ، السويد، والرئيسة المشاركة لمؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة

أحمد سرير، السفير، الممثل الدائم للمديف لدى الأمم المتحدة

تشلسي روشمان، الرئيسة المشاركة للفريق العامل المعني بالجزيئات البلاستيكية التابع لفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية

بول هولثوس، الرئيس المؤسس والرئيس التنفيذي للمجلس العالمي للمحيطات

حبيب الهبر، منسق برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الصلة بين جوانب تغير المناخ: ارتفاع مستوى سطح البحر والتحمض والتغييرات الأخرى التي طرأت على النظم الإيكولوجية

جيكو فاتافيهي لوفيني، رئيسة برلمان فيجي

إيزابيل بيكو، السفيرة، الممثلة الدائمة لموناكو لدى الأمم المتحدة

هانز – أوتو بورتنر، أستاذ في معهد ألفريد فيجنر والرئيس المشارك للفريق العامل الثاني التابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ

بيليانا شيشين – سان، رئيسة المنتدى العالمي للمحيطات

الجلسة الرابعة

إدارة المحيطات: تعزيز السلام والأمن البحري والتعاون والعلاقات الودية بين الأمم كافة

بيلايبهان سامباتيسيري، عضوة في البرلمان، الجمعية الوطنية لتايلند

كارمينيو فيلا، السفير، المفوض المعني بالبيئة والشؤون البحرية ومصائد الأسماك، المفوضية الأوروبية

ماورو فييرا، السفير، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة

مايكل لودج، الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار

كريستينا غيردي، مستشارة أولى بشأن أعالي البحار، البرنامج البحري والقطبي العالمي، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة

دجاين ستويل، مفاوضة استراتيجية، الهياكل العالمية في غوغل، عضوة في اللجنة الدولية لحماية الكابلات

الجلسة الختامية

مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي

بيتر طومسون، رئيس الجمعية العامة